المجمع 21 (2025/1447). 85-120

الحمل على المعنى: دراسة تاريخيّة في تطوّر مفاهيم التأويل

ختام سلامة بني عامر[1]

Semantic Interpretation: A Historical Corpus Linguistics Study on the Development of Interpretive Concepts

Khitam Salamah B. A'mer

Abstract

This historical corpus linguistic study explores semantic interpretation as a concept in Arabic. This concept arose to address the syntactic deviations that seemed to violate the standard grammar rules in both classical Arabic and the Qur'anic text. The core issue revolves around whether this phenomenon is legitimate within Arabic grammar theory and how it influences the understanding and analysis of linguistic structures. The study thus traces the origins and evolution of Arabic semantic interpretation, moving from instinctive, usage-based interpretations to systematic theories. It highlights key moments and expressions of the phenomenon in Qur'anic readings, classical poetry, and modern usage. Employing a descriptive-analytical approach, the study examines the diverse perspectives of Arabic grammarians—from supporters to critics. Additionally, the study explores how the phenomenon transitioned from a spontaneous linguistic practice to a formal concept within the framework of Arabic grammar .

The findings show that Arabic semantic interpretation is a genuine linguistic phenomenon that demonstrates the flexibility of the Arabic grammar system. It allows grammarians to view non-standard and irregular structures as natural extensions of usage rather than errors. The study also emphasizes the potential

[1] وزارة التربية والتعليم الأردنية.

usefulness of semantic interpretation in analyzing modern linguistic structures and teaching Arabic in ways that mirror real language use. It concludes by suggesting the creation of a textual corpus to provide examples of the phenomenon for further statistical and contextual analysis.

Keywords: Semantic Interpretation, Arabic, Grammar, Conceptual Development, Historical Corpus Linguistics

الملخّص

تناولت هذه الدراسة مفهوم "الحمل على المعنى" بوصفه آلية تأويلية ظهرت في الفكر النحوي العربي؛ نتيجة الحاجة إلى تفسير العدولات التركيبية التي بدت مخالفة للقواعد النحوية المعيارية في الموروث العربي والنص القرآني، وذلك انطلاقًا من مشكلة الدراسة التي أنجمت التساؤل حول مدى مشروعية الظاهرة في الدرس النحوي، ودورها في توجيه الفهم واستيعاب الظواهر المُشكِلة. لذا فقد سعَتِ الدراسة إلى تتبع جذور "الحمل على المعنى" وتطوره التاريخي من التأويل الفطري والاستعمالي إلى التنظير المنهجي، وتوقفت عند أبرز مراحل الظاهرة وتمظهراتها في القراءات القرآنية والشواهد الشعرية والاستعمالات المعاصرة، عبر توظيف المنهج الوصفي التحليلي في رصد تجلّياتها وبيان اختلاف اتجاهات النحاة حيالها بين مؤيد ومناهض، وكيفية انتقالها من ظاهرة لغوية عفوية إلى مفهوم منضبط ضمن منظومة النحو العربي. وخلصت الدراسة إلى أن الحمل على المعنى ظاهرة أصيلة في اللغة تمثل انعكاسًا لمرونة نظامها، وقد أتاحت للنحو العربي التعامل مع الأداءات المعدولة والشاذة عن المطّرد على أنها امتداد حيٌّ للاستعمال لا خروج عنه، وأكدت إمكانية الإفادة من هذه الظاهرة في تحليل الأداء اللغوي المعاصر، وفي تعليم اللغة العربية بطريقة تراعي واقعها الحي، وأوصت بإنشاء مدوّنة نصية رقمية لتوثيق أمثلة على الظاهرة ورصدها إحصائيًّا وتحليلها سياقيًّا.

الكلمات المفتاحية: الحمل على المعنى، التأويل النحوي، تطور المفهوم، العدول التركيبي، القياس، القراءات القرآنية، توجيه الدلالة، اللغويات النصية.

مقدّمة

لا شكّ في أنّ عملية التأويل قد بدأت مطبوعةً في أذهان مستخدمي اللغة، منذ أن استقرّت قوالبُها واطّردت أنظمتُها في صور أصوات تؤلّف بارتصافها منافذَ تتسرب عبرها المعاني والأفكار، رسائلَ يبثها المتفاهمون من أبناء البيئة اللغوية الواحدة، ويتصرفون فيها؛ قصدَ تحقيق أكبر قدر ممكن من التطابق بين الغائر في العمق وبين ما يظهر منه على السطح من صنوف الكلام. لذا، فقد روعي في ضبط الرسائل اللغوية أن تكون مرآةً تُعلَّل بتقصيها الظواهرُ اللغوية المختلفة.

ومن هنا، فقد انبرى النحويّون يستقرئون أداءاتٍ لغويةً محددة؛ انطلاقًا من معايير ومرجعيات مخصوصة؛ بغية استنباط الأحكام الكلية التي تنضبط بها الألسنة؛ فيرتدّ كل شارد إلى جوف الحظيرة اللغوية المُنسجِمة. ومع ذلك، فإن كثيرًا من علماء اللغة -على اختلاف اتجاهاتهم- رأوا أنّ الخروج عن المعيارية القواعدية أمر وارد في اللغات كلها، ولا تُستثنى من ذلك العربية؛ وفق المظاهر التي سجلتها كتب التراث اللغوي والنحوي[2].

فحين تصادمت تلك المعايير المفترض اطرادُها مع خروجات مُضارِعة في الموروث الأدبي البشري من جهة، وفي لغة القرآن الكريم الإلهية من جهة ثانية، جعل اللغويون يبحثون عن مخارج تُؤوّل عبرها تلك الخروجات، وبدت المفارقة عندما ظهرت المخالفات للقواعد المعيارية، التي كانت تلك الأداءات (البشرية والإلهية) إحدى أهم الأصول التي استُمِدت منها وقُعِّدت بالبناء عليها، ما أنجم عددًا من الظواهر التي نتجت عن طرائق التعامل مع تلك الأداءات المنقولة ومع نصوص القرآن الكريم، بعيدًا عن خصوصية متنه الإلهية أحيانًا؛ فكانت ظاهرة "الحمل على المعنى" إحدى أبرز هذه الظواهر.

[2] ينظر في: سمير شريف استيتية، **اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)** (إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث، 2008م)، 605.

ومن هنا كانت الإشكالية التي نجم عنها السؤال: إلى أي مدى كانت ظاهرة "الحمل على المعنى" آلية نحوية مشروعة تعكس مرونة النظام اللغوي بالإضافة إلى وظيفتها في تبرير ما يبدو شذوذًا عن القاعدة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، توالدت مجموعة من الأسئلة حول أصول الظاهرة ونشأتها والدوافع التي ألجأت إليها، ومن ثمَّ آلية استخدامها في تأويل العدولات عبر العصور، إلى جانب التطرق إلى نظرة الدرس اللغوي الحديث لهذه الظاهرة، ومجالات تطبيقها في اللغة المعاصرة.

ومن هنا جاءت أهمية دراسة الجانب المفهومي للظاهرة؛ ذلك أن فهم تطورات مفهوم "الحمل على المعنى" يبين أنه ليس مجرد مفهوم نحوي؛ بل هو عنصر فاعل في تطور اللغة الحية، يمكن توظيفه في شتى الجوانب التطبيقية للغة.

لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تتبّع مظاهر تطوُّر مفهوم "الحمل على المعنى" باعتبار نشأتها علةً صورية غائية؛ توصَّل إليها النحاة بعد استقراء الظواهر اللغوية من ألسنة مستخدميها مع سيرورة الظاهرة، ومع مرورها بتحولات استلزمتْها الحاجة؛ لتأويل ما تفرع عن أصل الوضع للقاعدة، ومن ثَمّ استقرار مفهومها؛ ذلك أن مفاهيم التأويل مرّتَ بالتفاتات نجمت في مراحل متفرقة عبر الزمن، أدت إلى ظهور معالجات غير تقليدية، اقتضتْها طبيعة الدواخل من النظريات الفكرية الحديثة في الدراسات اللغوية، تسعى الدراسة إلى استقصائها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي أثناء تتبعها تاريخيًّا، في نماذج تطبيقية من القرآن الكريم والموروث المنقول، أنّى تطلّب المقام ذلك.

وللوصول إلى هذه الغاية، فقد استندت الدراسة إلى مجموعة من الوجهات الفكرية التي بثها أصحابها في دراساتهم، كان من أبرزها[3]: دراسة الحمل على المعنى، الذي بين فيه إيهاب أبو ستة مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم في دراسة تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه. وأطروحة عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل

[3] ستورد الدراسة المعلومات "الببليوغرافية" للدراسات المذكورة في مواضع الاستشهاد فيها.

النحوي في القرآن الكريم، الذي فصّل الكاتب في الباب الرابع منها مظاهر "الحمل على المعنى"؛ كالتّوهّم والتضمين والموضع، وضم إليها الحكاية. ومنها كتاب: الحمل على المعنى، لعلي عبد الله حسين العنبكي، الذي ضم فيه صاحبه ما يدل على الحمل مما يتكئ على التشابه المعجمي دون النحوي؛ كالمطابقة والتضمين. ومنها أيضًا بحث: تأويل اللفظ والحمل على المعنى، لوئام الحيزم، الذي تناولت فيه آليات الحمل على المعنى وفق مستويات التحليل اللغوي.

أولًا: "الحمل على المعنى": تأصيل المفهوم

تعدُّ ظاهرة "الحمل على المعنى" إحدى العلل الحسية التي يَلجأ إليها النحاة؛ بهدف جعل تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمرًا يمكن إدراكُه، فيُكوّنون بها رابطة عقلية بين الأداء الحسي وبين المجرد العقلي[4]، يستخدمونها للتوفيق بين ظاهر الكلام وبين ما تطلُبه القاعدة؛ من باب حرصهم على تفسير كل ما سُمِع مما لم تصدُق عليه تلك القاعدة في ضوء الأصول والمعايير[5].

ويقتضي الحمل وفق معناه اللغوي وجود حامل ومحمول[6]، إذ يرتبط المحمول في سياقه النحوي بمعنى ذهنيّ معين؛ فتتعالق بذا دلالة عنصري الحمل (الحامل والمحمول) المعجمية مع المراد بـ"المعنى" في سياق التحليل اللغوي؛ فـ"المعنى" هو: "ما يقصده المتكلم وينبغي على المُخاطَب أن يفهمه"[7].

---

[4] تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة)** (القاهرة- مصر: عالم الكتب، 2000م)، 174.

[5] حسان، **الأصول**. 148.

[6] ينظر في: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**. مادة: "حمل"، (بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1988م)، 3/ 331.

[7] محمد خريدلة، **الأبعاد التأويلة للحمل على المعنى في النحو العربي**، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، الجزائر، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي 2017م، 25.

ويتحقق هذا الفهم عادة عبر تراصُف قوالب لغوية مُتواضَع عليها؛ سواء أكان هذا التواضع اعتباطيًّا لا واعيًا من ابن اللغة، أم قياسيًّا مُنظَّمًا وفق معايير مخصوصة، أم عبرَ أحد مظاهر التأويل -في حال عدول الأداء عن القاعدة- في ما اصطلح عليه النحاة قديمًا: "الحمل على المعنى".

وعلى ذلك، فالمفهوم اللغوي السابق لا يختلف في جوهره عن مفهوم الحمل عند القدماء؛ فـ"الحمل" هو تعدية الأحكام عن طريق القياس، وهذا القياس قد يكون على اللفظ أو على المعنى أو على كليهما؛ لأن القياس هو "اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[8]؛ أي بعلة تُسوّغ هذا الاعتبار.

وتعد ظاهرة "الحمل على المعنى" إحدى هذه العلل على اعتبار "قياس الشبه" الذي قد يكون معوّلًا على المعنى المعجمي المفهوم من السياق المقامي أو المقالي، أو على الشبه المعنوي المرتبط بمعانٍ نحوية مجرّدة لا علاقة للسياق بفهمها[9]؛ من نفي ومصدرية وغيرها.

ثانيًا: ظاهرة "الحمل على المعنى": النشأة والتطور

لقد شكل الدافع الديني بواكير الإقبال على الدراسات اللغوية عامة والنحوية خاصة، وذلك إبّان دخول كثير من الأقوام الأعجمية الإسلامَ؛ فكانت اللغة العربية وسيطًا يتواصل به المسلمون مع كتابهم، ويعينهم إتقانُها على أداء فرائضهم وفهم دينهم وتقوية عقيدتهم، فكان "من الضرورة الماسة أن يفهم العدد الغفير من الداخلين حديثًا في الإسلام، والناشئين في بيئات لا تتكلم العربية، كلامَ الله فهمًا كاملًا، وأن يحسنوا أداء الصلاة المفروضة. ليس هذا

[8] أبو البركات ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الافغاني (سوريا: مطبعة الجامعة السورية، 1957م)، 93.

[9] إيهاب أبو ستة، "الحمل على المعنى، مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم: دراسة تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه،" **مجلة كلية دار العلوم** 12، (2018م): 23.

فقط، بل لقد كان "من الضرورة الماسة أن تُمهّد السبيل أمام هؤلاء الأعاجم إلى امتلاك ناصية الدقائق المعنوية في العربية"[10]، التي تبدأ بتعلم سمتِ الكلامِ ونحوهِ بالضرورة.

وفي حدّ ابن جني (ت 392هـ) النحوَ، تظهرُ غائيةُ الفكر النحوي عند علماء اللغة، والأساس الحسي الذي قامت عليه علله؛ بغية التسهيل على المتعلمين ومساعدتهم في تلمّسِ طرائق لتكوين كلام منضبط تركيبيًّا حتى قبل فهم مضامينه؛ فالنحو وفق هذا المنظور: "هو انتحاء سمتِ كلامِ العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحَق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها"[11]، ويتأتى هذا الانتحاء عبرَ ترسيخ قواعد شمولية مطردة ينحوها المتكلمون ويرتد إليها مستخدمو اللغة، أنّى انحرفت ألسنتهم عن اطراد أداءاتها المُستقصاة.

ولما كانت القواعد النحوية لاحقة الاستعمال، آخذةً سمتَ الأداء المطرد[12] بعد استقراء بعض كلام العرب المسموع، فإن التأويل[13] قد استُلزِم لِما خرج عن إطار ما سُمِع؛ فصار

---

[10] كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نبيه فارس ومنير بعلبكي (بيروت- لبنان، دار العلم للملايين، 1954م)، 2/ 26-27.

[11] أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط4، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.)، 1/ 35.

[12] جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، ط1 (دمشق– سوريا: دار القلم، 1989م)، 202.

[13] على الرغم من ضبابية مصطلح التأويل في الموروث اللغوي، إلا أن مفهومه كان مبثوثًا في مصنفات الأوائل، معبَّرًا عنه بألفاظ أخرى؛ كالتخريج والحمل والتقدير وغيرها، غير أن المحدثين باستقرائهم التراث القديم اسطاعوا أن يضعوا لهذه اللفظة محددات وأطر، يظهر التمعن في مجملها اشتراكها جميعًا في مسوغ استخدام التأويل مع الكلام المخالف للقاعدة؛ بغية إرجاعه إليها، وذلك عن طريق تخريجه بصرفه أو حمله على غير ظاهره. ينظر في: الحموز، عبد الفتاح أحمد، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، أطروحة دكتوراة، (مصر: جامعة القاهرة- كلية دار العلوم، 1980م)، 1/ 15.

التأويل بمثابة نظام موازٍ للنظام الموضوع[14]، وفي حقيقته تكمن الخصوصية الاستعمالية التي لم تَصدُق عليها القاعدة في أصل وضعها، فأدت مخالفة القرائن اللفظية إلى اللجوء إلى مظاهر التأويل المختلفة؛ بغية إعادة كل عازب إلى الحظيرة المعيارية (تعليمية النشأة).

وقد تنوعت هذه التأويلات؛ وفق العلل الباعثة لها، والأحكام المُطلَقة عليها؛ ما بين علل نقلية اعتمدت السماع، وأخرى قياسية ذهنية؛ وفق ما ستستعرضه الدراسة في التسلسل المرحلي الآتي.

المرحلة الأولى: "الحمل" بوصفه تأويلًا استعماليًّا

ذكر ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء (ت 154هـ) أول من نقل استعمال التأويل في تعليل العدول عند العرب؛ حين سمع رجلًا من أهل اليمن يقول: "فلان لغوب؛ جاءته كتابي فاحتقرها"، فلما سأله عن عدوله عن المطابقة بين "الكتاب" المذكر والضمير المؤنث العائد عليه في: "فاحتقرها"، أجابه: "أليس بصحيفة؟"، فحملها بذا على المعنى[15]. وبهذا المنظور لا يكون تحليل الأعرابي نحوًا (من الناحية المنهجية)، وإنما تطبيقًا استعماليًّا للنحو الذي اكتسبه من بيئته، وخزّن قوالبه في إدراكه منذ الطفولة، وهو ما يبدي الفرق بين الوعي الفطري لقواعد اللغة، والمنهج الواعي في دراستها.

على أن فلسفة التعليل التي استخدمها الأعرابي في تسويغ العدول عن أصل الوضع، استثارت ذهن المحلل اللغوي، ودفعته للبحث في الماهية المنزاحة (المخالفة في الجنس)؛ انطلاقًا من أرضية القاعدة المُستقرأة (المطابقة بين العائد والمعود عليه) لبيان السبب (علة الحمل على المعنى)، وعن ذلك يُعبِّر ابن جني بقوله: "أفتُراك تريد من أبي عمرو وطَبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلًا يعلل هذا الموضع بهذه العلة،

[14] أبو ستة، **الحمل على المعنى**، 25.

[15] ابن جني، **الخصائص**، 2/ 118.

ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجون لمثله؟ ولا يسلكون فيه طريقته فيقولوا فعلوا كذا لكذا؟ ووضعوا كذا لكذا، وقد شرح لهم العربي ذلك ووقَفَهم على سمْتِهِ وأمّه؟"[16].

ويبدو أن التقعيد والتعليل في هذه المرحلة اتّسم بالبساطة، وكان امتدادًا للغة، خادمًا الاستعمالَ؛ بدا ذلك من تسامح أبي عمرو بن العلاء مع ما خالف القاعدة حين سُئل في ما أورده الزبيدي (ت 379 ه) عنه: "قال ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع في ما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[17]. أما أبو إسحق الحضرمي (ت 117ه)، فمع عنايته بالقياس معوّلًا عليه في كثير من مسائل التأويل، فإنه كان يُسخِّره غالبًا في خدمة الأداء، ومن ذلك ما نقله سيبويه (ت 180ه) عنه بإجازته قولًا ينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، رغم عدوله عن سبيل الاطراد الذي يقتضي دخول الواو على الاسم المنصوب بعد "إياك" على اعتبار الفعل المحذوف بعد الواو، ليصير التركيب إلى عطف جملة على أخرى، وذلك في قول الشاعر:

إيـاكَ إيـاكَ المـراءَ فـإنّـهُ إلى الشـرّ دعّاء وللشـر طالب

لكن الأداءَ قد ألجأ الحضرميَّ إلى توجيه التركيب بالتأويل بالحذف للفعل "اتقِ"؛ على افتراض أن التركيب هو: "اتّقِ المراءَ"[18]، بدلالة القرينة اللفظية (نصب المراءَ).

---

[16] ابن جني، **الخصائص**، 1/ 250.

[17] محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 (د.م.: دار المعارف، د.ت.)، 39.

[18] الحسن بن عبد الله المزربان السيرافي، **الكتاب: شرح الكتاب**، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1 (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، 2008م)، 2/ 171.

المرحلة الثانية: نشأة مفهوم "الحمل" وبدايات تبلوره

لقد بدأت هذه المرحلة منذ أن اتضحت معالم النحو على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، فاتخذت الدراسات اللغوية آنذاك الصفة المنهجية العلمية، حين بسط الخليل في نحوها الطريق، وبدأ بإرساء العلل التي استنبط منها مالم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إليه أحد[19]، ففتح الباب بذا لمن بعده ليسلكوا هذا السبيل، ويتخذوا العلل أدوات يرأبون بها الصدع عبرَ تأويل ما خرج عن المعيار في الأداءات المختلفة.

على أن مرجعية التأويل عند الخليل كانت منبثقة -جلها- عن المعنى المُدرَك سياقيًّا، وتخدم الأداء الاستعمالي؛ استنادًا إلى كل من: البنية، والدلالة اللغوية، والاستعمال، إضافة إلى البحث في قصد المتكلم[20]، فكان يؤوّل العدول التركيبي في النصوص البشرية منها والإلهية، ولكن دون استخدام مصطلح "الحمل على المعنى"[21]، وإنما بتصريف مادة "عدل" وفق ما يطلبه التركيب؛ وذلك نحو قوله: "كلّ شيء من ذلك عدلته العرب تركتُه على ما عدلته عليه، وما جاء تامًّا لم تُحدث العرب فيه شيئًا، فُهم على القياس"[22].

إن قول الخليل السابق يُظهر موقفه إزاء المعدول من كلام العرب عن القاعدة؛ بعدّها أداءات خرجت عن القياس؛ لكنها غير مرفوضة عنده. لذا فهو يسخّر العلل والقياس وفق

---

19 الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، 47.

20 أبو ستة، **الحمل على المعنى**، 28.

21 لم يكن مصطلح الحمل على المعنى متداولًا عند النحاة القدامى بالتسمية ذاتها، وإنما كان يُعبر عنه بمفردات وتراكيب مختلفة، وذلك نحو: "العدول"، و"التأويل"، ومثل: "حمله على كذا"، و"عنى به كذا"، أخرجه على المعنى، ورده إلى...". ينظر في: عبد الله حسين العنبكي، **الحمل على المعنى في العربية**، ط1 (العراق: ديوان الوقف السني، 2012م)، 32- 54.

22 أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3 (القاهرة– مصر: مكتبة الخانجي، 1988م)، 3/ 335.

منظوره في تفسير تلك العدولات والانزياحات[23] تفسيرًا لا يشي بالرفض أو التضعيف؛ يبدو ذلك في أحد نقولات سيبويه عنه مثلًا، حين أوّل العدول بالجزم عن رفع الفعل "أكنْ" في قوله تعالى: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ} [المنافقون: 10]، إذِ استند في تأويله إلى "المنقول" حين استرجع بيت زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فكان تأويل الخليل مبنيًّا على أسس منهجية؛ إذ إن "سابق" قد عُطفت على ما قد تدخله الباء؛ وكأن التقدير: لست بمدركٍ ولا سابقٍ. وبعد تحليل الظاهرة الجزئية، قابل بين الأداءين ذهنيًّا باستخدام "القياس"؛ إذ عدَّ الفعل: "أكنْ" في قوله تعالى معطوفًا على تَوهُّم عمل لولا الجزم في الفعل "أصّدق"؛ لاتصاله بالفاء، فقال: "فعلى هذا توهّموا هذا"[24]؛ أي: على توهّمِ دخول الباء على "مدرك" في بيت زهير وعطفِ "سابق" عليها مجرورةً، توهّموا عمل لولا الجزم في "أصّدق" لدخول الفاء عليه، ثم عطف "أكن" عليه مجزومًا[25].

وعلى ذلك، فإن مثل هذه التأويلات عند الخليل لم تتعدّ الإطار العملي الذي هدف منه إلى إعادة ما خرج عن القاعدة إلى الاطراد، وذلك عند كل اصطدام بانزياح أدائي. غير أن هذا

23 يمكن التفريق ما بين العدول والانزياح في أن العدول في الأسلوبية (أو الانتهاك عند ج. كوهين): هو انحراف الكلام عن نسقه المثالي المألوف، أو مخالفة الكلام لمقتضى الظاهر، إذ يتمظهر ذلك في التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب؛ إذ الأصل في الكلام أن يكون بمقدار معناه، بلا زيادة أو نقصان، وهي مخالفة تتطلّب التبرير بالتأويل والرد إلى الأصل، في حين أن الازياح يتناسب مع مفهوم الانحراف عن قاعدة عامة مع إمكانية التزامها؛ ويأتي ذلك امتدادا لحالة مزاجية أو سياق ثقافي أو اجتماعي أو غير ذلك من المظاهر الجمالية التي يحتفى بها في السياقات الدلالية والبلاغية، ولا يتطلّب تبريرًا، وإنما توجيهًا جماليًّا كاختيار فني. ينظر في: بييرجيرو، **الأسلوبية**، تر: منذر عياشي (بيروت– لبنان: دار الإخاء، د. ت.)، 84. وفي: محمد عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ط1 (بيروت-لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1994م)، 268.

24 ينظر في: سيبويه، **الكتاب**، 3/ 100-101.

25 أبو ستة، **الحمل على المعنى**، 69-71.

التأويل لم يكن ذا طابع فلسفي بقدر ما كان محاولةً لإيجاد روابط ذهنية مستندة إلى قياس الشارد على الغالب، بعد تعليل القضايا الجزئية، وقياس ما تشابه معناه من بعضها على بعض، والوصول في النهاية إلى حكم منسجم مع ما يقتضيه التركيب بما يشمله من تعالق نحوي.

ومن ذلك أيضًا، حملُه (الخليل) معنى المثنى على معنى الجمع عند العدول عن المطابقة في العدد في قوله تعالى: {**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**} [المائدة: 38]، فمن المرجع الديني المتمثل في الحكم الشرعي، استدل الخليل على أن أصل الوضع في التركيب هو: فاقطعوا يديهما، ثم أوّل القراءةَ على ظاهر اللفظ (وجود أربع أيدي لكل من السارق والسارقة)[26]؛ استنادًا إلى المعنى السياقي ومقصدية "الذات الإلهية" المفهومة مقاميًّا.

ولعل في اختلاف القراءات رحمة وبيانًا؛ إذ يتضح الحكم بقطع يمين كل من السارق والسارقة دون يسريهما من قراءة ابن مسعود الآيةَ ذاتها: {**والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم**}، التي تطابق فيها ظاهر اللفظ مع معناه[27].

ومما يبدي التشابه المعنوي المستند إلى الاستعمال وأثره في التأويل عند الخليل أيضًا، تضمينُ الفعل الماضي معنى المضارع إذا دلّ الأول على الاستقبال، ومن ذلك: تضمين الفعل: "لظَلّوا" معنى الفعل: "ليظلنّ" في قوله تعالى: {**وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ**} [الروم: 51]. فلمّا استُخدم البناء الصرفي الدال على الزمن الماضي في سياق دال على الاستقبال، أوّله الخليل بحمله على استعمال متداول؛ فقال: "هي كما نقول: والله لا فعلت ذاك أبدًا، تريد: لا أفعلُ"[28]؛ إذ إن كلمة: "أبدًا"، هي ظرف دال على الاستقبال،

---

[26] أبو ستة، **الحمل على المعنى**، 33.

[27] ينظر في: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، اعتنى به: زهير جعيد (بيروت-لبنان: د.ن.، 2010م) 246/4، 254.

[28] سيبويه، **الكتاب**، 3/ 108.

استخدم مع فعل دال على الزمن الماضي (أفعل)، فتحولت دلالته إلى الاستقبال (لا أفعل)، فعلى ذلك أُوِّلَ تضمين الماضي معنى الاستقبال في قوله تعالى السابق: "لظَلّوا".

ومع أن النحاة قد دأبوا على الاستشهاد بكلام العرب، إلا أن سيبويه كان أول من أدخل الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتابه، على أن التوسع في الاستشهاد بالقراءات أيضًا، هو ما أذّن بتعدد الأوجه وإقرار القواعد الإعرابية[29] أو تخريجها[30] وذلك بحمل ما شذّ منها على معنى ما اطّرد.

ونتيجة لذلك، يبدو أن سيبويه صار يمثل مرحلة انتقالية ما بين التعميمات الشمولية (من حيث المفهوم) الذي كان فيه استخدام علة الحمل على المعنى إجراءً عمليًّا متوازيًا في الأهمية مع الأداء اللغوي، وبين إيضاح معالم ذلك المفهوم، ومدّ سيطرة العلل عبر تطويع بعض الأداءات أو ردّها أحيانًا؛ خدمةً للقياس وصونًا للاطراد في القاعدة، فكان بذا مترددًا بين مدرستين؛ أولاهما مدرسة النقل التي تُظهرها الشواهد القرآنية واللغوية الكثيرة في كتابه، وثانيهما مدرسة القياس التي بدت ملامحها في تصنيفه الأداءات في مستويات؛ حسب مدى توافقها مع الأقيسة المُتواضَع عليها[31].

---

[29] ينظر في: شوقي ضيف، **المدارس النحوية** ط1 (القاهرة- مصر: دار المعارف، 1968م)، 80.

[30] يستخدم مصطلحا "التخريج" و"الرد" في سياق التوجيه التأويلي، فإذا كان النص المؤوّلُ موهمًا غيرَ أصله أو ممتنعًا لا ينسجم مع أصلٍ ظاهرٍ أو قريب، سُمّي التأويل "تخريجًا"، وذلك نحو تخريج تعدية الفعل اللازم "تهوى" بإلى في قوله تعالى: "فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم" [إبراهيم: 37] على الزيادة؛ باعتبار "إلى" زائدة، أو بتضمينه معنى الفعل "تميل"، أو بافتراض أن يكون الأصل "تهوي" بكسر الواو. أما إذا كان أصل الوضع ظاهرًا أو قريبًا سمي التأويل "ردًّا"، نحو: تأويل المحذوف في قولنا: "كيف حالك؟ بخير" بـ "أنا بخير"؛ إذ أخذ الضمير "أنا" من الكاف آخر السؤال: "كيف حالك؟"، وعُدّت دليل الحذف؛ إذ لا حذف إلا بدليل، وهنا يكون التأويل ردًّا. ينظر في: حسان، **الأصول**، 214-215.

[31] ينظر في: عبد الفتاح شلبي، **أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، ط3 (جدة– السعودية: دار المطبوعات الحديثة، 1989)، 166.

وأما ما بدا في كتابه وصفًا بالضعف أو الرد لبعض القراءات، فإنما كان إلى اللهجة لا إلى القراءة؛ وهو ما يشير إلى تعامله مع القراءة على أنها أداء؛ بدلالة أنه لم يكن كثير الحرص على ذكرِ مصدر القراءة؛ فقد يوردها في كتابه دون نسبتها إلى صاحبها؛ نحو ما بدا في تأويله العدول عن النصب إلى الرفع في الفعل "يرسل" المعطوف على "يكلّمَ"، في قراءة نسبها إلى أهل المدينة عامة، وذلك في قوله تعالى: {**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ** } [الشورى: 51] [32]، وهي قراءة حُمِل فيها التركيب على معنى النفي خلوًا من عامل النصب اللفظي فيه، بإعادة ترتيب التركيب ذهنيًّا وفق تصور نحوي مُتَخيّل، على تقدير: لا يكلمُ الله البشر إلا وحيًا أو يرسلُ رسولًا، ثم بإجراء ربط ذهني بالقياس على منقول، وهو معنى المصدر في استعمال العرب في قولهم: "تحيتُك الضربُ، وعتابُك السيفُ، وكلامُك القتل"[33]؛ أي في هذه الحال وهذا كلامه إياهم، ومثله قول عمرو بن معدي كرب:

وخيلٍ قد دلفْتُ لها بخيلٍ تحيةُ بينِهم ضربٌ وجيع[34]

المرحلة الثالثة: ملامح وعي النحاة بمفهوم "الحمل على المعنى"

مع ما شهدته هذه المرحلة من نهضة على مستويات المعرفة كافة؛ لاسيما اللغوية التي أبدتها مظاهر الوعي بالتحليل النحوي، فإن المرحلة شهدت في المقابل ظهور اتجاه يناهض ما جرى عليه النحاة من تأويلات تستند إلى العلل والأقيسة التي رأى آخرون أنها قد بدأت تطغى على روح اللغة وتُطوّع الاستعمال في سبيل ترسيخ القاعدة، وذلك وفق ما ستعرضه الدراسة لاحقًا.

---

[32] قرأها نافع بالرفع. ينظر في: أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ط1 (بيروت- لبنان: دار المرتضى، 2006م)، 9/ 47.

[33] سيبويه، **الكتاب**، 3/ 50.

[34] م.ن.، 3/ 50.

أ. مظاهر نضج مفهوم "الحمل على المعنى"

لقد بدأت ملامح نضج مفهوم الحمل على المعنى تتمظهر مع بدايات القرن الرابع الهجري، إذ بدأ النحاة بتقوية أدواتهم وتحديد مفاهيمهم، وصاروا يتعاملون مع ظاهرة "الحمل على المعنى" بوعي ظهر بمعالجة "الحمل" بابًا مستقلًّا في المصنفات؛ نحو اعتبار ابن جني (ت 392 هـ) الحملَ فرعًا على بابٍ وَسَمه بـ "شجاعة العربية"، ولكن من غير أن يؤطر تلك الظاهرة بحد جامع مانع، وإنما أشار إلى مكانته وأنواعه ومواطن وروده في الشعر والنثر [35].

وقد بدت مظاهر هذا الوعي أيضًا في استخدام النحاة مصطلحات دالة على مفهومه باطراد ضمن المصنف الواحد، ومن ذلك استخدامُ مصطلح "التأويل" عند الطبري (ت 310هـ) في رده الحملَ على لفظ "مَنْ" في قوله تعالى: {**ومن يقنت لله ورسوله وتعمل صالحًا**} [الأحزاب: 31]، حين قال: "واختلفت القراءة في قوله «**وتعمل صالحًا**» فقرأ عامة قرّاء الحجاز والبصرة: و«تعمل» بالتاء ردًّا على تأويل «مَن» إذ جاء بعد «منكن»"[36] في {**ومن يقنت منكنّ لله ورسوله**} في الآية ذاتها.

وقد بدا الاطراد في استخدام المصطلح عند الطبري أيضًا في قوله: "وقد زعم بعض نحويي البصرة أن تأويل قراءة من قرأ: «**ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعًا وأن الله شديد العذاب**» بالياء في "يرى" وفتح الألفين في «إن» و «أن» [في قوله تعالى]: ولو يعلمون [المراد يرى بمعنى يعلم] لأنهم لم يكونوا علموا قدر ما يعانون من العذاب، وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم علم"[37].

---

[35] الحمل على المعنى عند ابن جني يشتمل على: "تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول". ابن جني، **الخصائص**، 2/ 113.

[36] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تح: محمود محمد شاكر (مكة المكرمة: السعودية دار التربية والتراث، د.ت.)، 256/20.

[37] الطبري، **جامع البيان**، 3/ 283.

ومثل هذا الاستخدام للمصطلح قد ظهر عند الزمخشري (ت 538 هـ)؛ نحو تخريجه قوله تعالى: **"السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ"** [المزمل: 18] إذ قال: "والمعنى ذا انفطار أو على تأويل السماء بالسقف، أو على تأويل: السماء شيء منفطر"[38].

ولعل اللافت في التخريج الأخير هو بروز أحد أهم مظاهر "الحمل على المعنى"؛ وهو ما تمثّل في العناية باللفظ باعتباره مشاهدًا في مقابل اختفاء المعنى خلف المقاصد. ولعل الأداءات التي تشتمل على المطابقة العددية من أكثر ما يبرز هذا المظهر؛ فـ "العرب تعبر تارة عن اللفظ وتارة عن المعنى؛ يقولون: ثلاثة شخوص، فيثبتون التاء وإن عنوا مؤنثًا، ويقولون ثلاثة أنفس، وإن عنوا رجالًا؛ لأجل اللفظ"[39]. ومن ذلك: وصف "النخل" بما يناسب اللفظ دون معنى الجمع في قوله تعالى: **{كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ}** [القمر: 20]، إذ "يُعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ"[40]؛ فالنخل اسم جنس جمعي، يحال إليه بالمؤنث المفرد وفق القاعدة، غير أن التركيب اتبع الأولوية؛ بأن أحال على اللفظ الدال على المذكر دون معناه.

على أن القول بأولوية الحمل على اللفظ لا تعني اطّراده بالضرورة؛ إذ يمكن أن يُحمَل على المعنى دون اللفظ في بعض الأداءات، وذلك نحو قوله تعالى: **{هذانِ خصمان اختصموا في ربهم}** [الحج: 19]، فـ"خصم مصدر، وأريد به هنا الفريق [الذي قد يضم أكثر من شخص]، فلذلك جاء: "اختصموا" مراعاة للمعنى"[41]. ليس هذا حسبُ، وإنما يمكن أيضًا أن يتعاقب نوعا الحمل في التركيب ذاته دون شروط، وذلك نحو قوله تعالى: **{مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ}** [الروم: 44]؛ إذ حُمل الفعلان: "كفر" و"عمل" على اللفظ

---

[38] أبو القاسم جار الله الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، ط1 (الرياض- السعودية: مكتبة العبيكان، 1998م)، 6/ 247.

[39] ضياء الدين ابن الأثير، **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، تحقيق: مصطفى جواد، ط1 (العراق: المجمع العلمي العراقي، 1375هـ)، 108.

[40] محمد بن عبد الله ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (د.م.: دار الكاتب العربي، 1967م)، 36.

[41] الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، 7/ 495.

المفرد لاسم الشرط "مَن"، ثم حُمل الفعل "يمهد" على معنى الكثرة المُحتملة في الاسم ضمن التركيب ذاته في قوله تعالى: {**فلأنفسهم يمهدون**}.

إن المعالجات السابقة أبدت مقومات البحث العلمي المنهجي التي بدأت تتضح آنذاك كمؤطرات لظاهرة "الحمل على المعنى"؛ باعتبارها إحدى العلل التي رسمَ ابن هشام (ت 761هـ) حدودَها لاحقًا بقوله: "فالحمل في عرف النحاة أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، أو هو حمل لفظ على معنى آخر أو تركيب على تركيب آخر؛ لشبه بين اللفظين أو بين تركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمَهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية، تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرَين، ويُؤمَنُ اللبس معهما"[(42)].

أي إنه يُلجَأ إلى حمل التراكيب على المعنى عند مخالفة قرينة المطابقة[(43)]؛ وفق تأطير ابن جني السابق لها، أو أن "يكون الكلام في معنى كلام آخر؛ فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيُحمل الكلام على المعنى دون اللفظ"[(44)]، وذلك لعلة تتموضع وفق علل القياس في مفهومين؛ أولهما استقرائي استعمالي؛ يتصل بقدرة مستعمل اللغة على إنتاج تراكيب لم يُسمَع بها من قبل عن طريق محاكاة القوالب المختزنة في ذهنه، وثانيهما

---

[42] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب (الكويت: دار التراث العربي، د.ت)، 2/ 674.

[43] المطابقة هي إحدى وسائل الربط اللفظية التي تتفق بها كلمتان في إفادة التكلم عبر تقوية الرابطة بين العنصرين اللغويين المتطابقين؛ فتكون قرينة على التواشج الدلالي بينهما من ناحية وقرينة لفظية على الباب الذي ينتميان إليه؛ إذ يتجلى ذلك التطابق في العلامة الإعرابية وفي التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والجنس (التذكير والتأنيث) والتعيين (التعريف والتنكير). ينظر في: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** (المغرب: دار الثقافة، 1994)، 213. وفي وليد محمد السراقبي، **التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد: النعت نموذجًا**، كلية الآداب الثانية، قسم اللغة العربية، حماة، 59.

[44] العنبكي، **الحمل على المعنى في العربية**، 30.

ذهني شكلي منطقي؛ يختص به المشتغلون في اللغة، فيخرجون عبر استخدامه بأحكام مستنبطة تجمع بين طرفي القياس؛ اعتمادًا على إحدى العلل[45].

وباعتبار القياس المُعتمِد على التشبيه، يمكن تصنيف هذه الظاهرة[46]؛ فقد يكون الشبه فيه معوّلًا على المعنى المعجمي المفهوم من السياق المقامي أو المقالي الذي بدا جليًّا في المعالجات السابقة، أو يكون معولًا على الشبه المعنوي كالمعاني النحوية التي لا يمكن فهمها من السياق؛ كتشابه النفي في معنى كل من: "ما" و"ليس" عند البصريين[47]، أو كالتشابه في معنى المصدرية أو الاختصاص وغيرها.

وبالنظر إلى ذلك، فقد تفرع عن هذه الظاهرة جملة من الأقسام التي اشتملت العلاقةَ بين طرفين من أساليب التأويل النحوي (المقيس عليه والمقيس) للتراكيب التي بدت مخالفة للقاعدة الصورية، اندرج منها كلُّ ما اتخذ القياسَ شرعةً ومنهاجًا تحت مفهوم "الحمل على المعنى"؛ كالحمل على التّوهّم الذي انقسمت آراء النحاة حوله؛ فمنهم من رأى أنه مرادف للحمل على المعنى غير أنه يستخدم للتعبير عن المفهوم ذاته في غير القرآن الكريم؛ تأدبًا، ومنهم من أخذ بتقسيم ابن جني له؛ فعدّه فرعًا على الحمل على المعنى إلى جانب الحمل على الموضع والتضمين[48].

---

[45] أبو ستة، **الحمل على المعنى**، 21، 22.

[46] **م.ن.**، 23.

[47] أبو بكر عبد الرحمن ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**، تح: محمد محيي عبد الحميد (القاهرة- مصر: دار الفكر، د.ت.)، 2/ 575.

[48] ابن جني، **الخصائص**، 2/ 113. وعبد الفتاح أحمد الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، 2/ 1129.

على أن أبا حيان (ت 414 هـ) قد فرق بين العطف على الموضع وبين العطف على التّوهّم؛ في أن الأول موجود دون أثره، في حين أن العامل في العطف على التّوهّم مفقود وفي المعطوف موجود أثره[49].

ومن أمثلة العطف على الموضع قول عقيبة الأسدي[50]:

معـاويَ إننـا بشـرٌ فـأسـجـعْ فلسـنـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدا

فنصب الشاعر "الحديدا" حملًا على موضع "الجبال" المجرورة بحرف الجر الزائد الموجود دون أثره في "الحديد"، "والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجرَاؤُهُ عليك المعنى. وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه"[51].

ومن أمثلة الحمل على التّوهّم قول الأخوص الرياحي[52]:

مشـائيمُ ليسـوا مصـلحينَ عشـيرةً ولا نـاعـبٍ إلاّ بـبـيْـنٍ غـرابُـهـا

إذ جرَّ الشاعر "ناعبٍ" المنصوبة؛ عطفًا على خبر ليس، وذلك على توهّم وجود "الباء" في الخبر: "مصلحين"، وكأن البنية الذهنية عنده هي: ليسوا بمصلحين ولا بناعبٍ؛ فالعامل موجود في الذهن ومفقود في الواقع، غير أن أثره موجود.

ومن أنواع الحمل: حمل حكم الكلمة على ما يُجاورها مكانيًّا؛ نحو جرّ "خربٍ" في قولهم: "جحرُ ضَبٍّ خربٍ"[53] والأصل رفعها على الإتباع لـ"جحر".

---

[49] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، 2/ 551.

[50] سيبويه، **الكتاب**، 1/ 67.

[51] **م.ن.**، 1/ 67.

[52] **م.ن.**، 1/ 306.

[53] **م.ن.**، 1/ 67.

ومنه أيضًا: الحمل على النظير الذي يكون في إجراء الشيء مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما؛ وذلك نحو قراءة فتح النون في قوله تعالى: **{أتعدانَني أن أخرج}** [الأحقاف: 7] لشبه نون المثنى بنون جمع المذكر السالم[54]. وفي مقابل النظير كان الحمل على النقيض، وذلك نحو قول الشاعر:

لاه ابن عمّك لا أفضلتَ في حسبٍ عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

فالأصل أن يتعدى الفعل "أفضلتَ" بحرف الجر "على"؛ لاشتماله على معنى الزيادة، لكنه تعدى بـ "عن"؛ حملًا على نقيضه: "أنقصَ"[55]، ومن النحاة من رأى أن "عن" هنا بمعنى "على"[56]، وهو ما يعرف بـ "التضمين"، وهو في النحو: إشراب كلمة معنى أخرى وإلحاقها بها لاتحاد المعنى أو تناسبه[57]؛ كتضمين الفعل "تهوي" معنى الفعل "تميل" وتعديته بحرف الجر "إلى" في قوله تعالى: **{أَفْئِدَة من النَّاس تهوي إِلَيْهِم}** [إبراهيم: 37].

ولعل في تناول بعض الأداءات المُشكِلة إبلاجٌ للاعتبارات التي انطلقت منها المفاهيم التي انتظمت الأقسام آنفة الذكر، وفي استعراض أوجه تأويلها استرجاعٌ لسيرورة المفهوم منذ ولادته، وفق ما سيبدو في بضع مقاربات تطبيقية، على نماذج من القراءات القرآنية والمنقول؛ وفق ما سيبدو في المقاربات التطبيقية الآتية.

ب. الحمل على المعنى؛ مقاربات تطبيقية

1. **قال تعالى: {ضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ} [هود: 71]**[58].

---

[54] عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات** (دمشق-سورية: دار سعد الدين، 2002) 8/ 494.

[55] رضي الدين الإستراباذي، **شرح الكافية**، تح: يوسف حسن عمر (ليبيا: جامعة قاريونس، 1978) 4/ 321.

[56] الأنصاري، **مغني اللبيب**، 1/ 167.

[57] عباس حسن، **النحو الوافي**، ط15 (لبنان: دار المعارف، د.ت.) 2/ 582.

[58] أحمد مختار عمر وعبد العالم سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ط2 (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1988م) 3/ 124.

النص المصحفي	أوجه القراءة	القارئ/ القرّاء
يعقوبَ	يعقوبَ	أبو عامر وحمزة وحفص وزيد بن علي.
	يعقوبُ	نافع وابن كثير والكسائي وعاصم وشعبة وخلف.

- **تخريج القراءة الأولى بالنصب**: تجنب أبو علي الفارسي (ت 377هـ) توجيه النصب على التّوهّم، فاختار أن يكون النصب بفعل مضمر؛ مستدلًّا عليه من المذكور[59]، فكأنه بذلك ضمّن الفعل "بشّر" معنى الفعل "وهب"؛ ليصير التقدير: وهبناها يعقوبَ.
- **تخريج القراءة الثانية بالرفع**: وجّهها النحاة اتساقًا مع السياق المقالي بعدها؛ بعَدِّها خبرًا لمبتدأ محذوف؛ كـ "هذا بعلي" في الآية التي تليها؛ وذلك قياسًا على الاستعمال؛ كقول العرب: "هذا حلو حامض"[60]. وفي كلتا الحالتين، لم يتسبب العدول التركيبي بمشكل دلالي.

2. قال تعالى: **"فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"** [المائدة: 6] [61].

النص المصحفي	أوجه القراءة	القارئ/ القرّاء
وأرجلكم	وأرجلِكم	ابن كثير، وأبو عمر وحمزة وعاصم.
	وأرجلَكم	نافع، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص الحسن البصري والأعمش.
	وأرجلُكم	الحسن والأعمش.

- **تخريج القراءة الأولى بالجر**: يقتضي القياس جرّ "أرجلكم" لأنها معطوفة على مجرور من الناحية التركيبية، إلا أن الدلالة تُضعِف هذه القراءة؛ لأن الحكم الشرعي يقتضي

[59] ينظر في: الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، 6/ 183-184.

[60] **م.ن.**، 6/ 184.

[61] عمر. **معجم القراءات القرآنية**، 2/ 195.

غسل الأرجل وليس الاكتفاء بمسحهما كالرؤوس المعطوف عليها افتراضًا، فكان تخريجها وفق الآتي: ذهب الأخفش وأبو عبيدة إلى أن الخفض على الجوار والمعنى للغسل؛ قياسًا على الأداء الاستعمالي عند العرب: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، لكنّ النحاس (ت 338هـ) ضعّفه، ورأى فيه غلطًا عظيمًا[62]، مع أن الخليل وسيبويه أجازا هذا النوع من الحمل تحت باب: "ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله"[63]؛ انطلاقًا من اعتدادهما بالنقل أساسًا في التأويل؛ وفق ما ظهر في الدراسة سابقًا.

- **تخريج القراءة الثانية بالنصب**: جاءت معدولة عن الجر إلى النصب؛ على اعتبار واحد من وجهين:

- العطف على موضع "برؤوسكم" أي على موضع نصب على المفعولية (امسحوا رؤوسَكم).
- العطف على "وجوهكم" - وهو الأقوى؛ وذلك لسببين أولهما تركيبي؛ فالعطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع[64]، وثانيهما دلالي اقتضاه الحكم الشرعي بغسل الأرجل لا بمسحهما.

- **تخريج القراءة الثالثة بالرفع:** قدّرها ابن خالويه (ت370هـ) وفق علاقة الإسناد على أنها مبتدأ حذف خبره، وكأن المراد: أرجلُكم مسحُها إلى الكعبين كذلك[65]، على أن الأَوْلى أن يكون التقدير في حال كونها مبتدأ: وأرجلكم اغسلوها؛ استنادًا إلى الحكم الشرعي بالغسل لا بالمسح.

---

[62] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، **إعراب القرآن**، اعتنى به: خالد العلي، ط2 (بيروت-لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 2008م) 1/ 225.

[63] سيبويه. **الكتاب**. 3/ 66- 68.

[64] الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، 4/ 191.

[65] عمر، **معجم القراءات القرآنية**، 2/ 195.

3. **اشتهر الفعل رضي بتعديته بحرف الجر**: "عن"، على أنه ورد متعديا بـ "على" في عدد من الأداءات المنقولة، فوجه النحاة هذا العدول التوجيهات الآتية:

- استحسن أبو علي الفارسي (ت 377هـ) قول الكسائي (ت 189هـ) بحمل الفعل "رضي" على نقيضه: "سخط" الذي يتعدى بحرف الجر "على" في الشاهد:

إذا رضـــيت عليّ بنو قشـــير لعمرو الله أعجبني رضـــاها[66]

ووجّهه دلاليًّا على ظاهر اللفظ بالأخذ بالمقصد من العدول، من باب الاقتصاد اللغوي، وكأن أصل الجملة: رضي عنه فأقبل عليه[67]؛ "لأنه لما كان "رضيت" ضد "سخطت"، عدّى رضيت بـ "على" حملًا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا؛ فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا وأحدهما ضد الآخر"[68].

- ضمّن ابن عصفور الفعل معنى "عطفَ" الذي يتعدى بـ "على"، دون أن يرفض تخريج الكسائي لتعدية الفعل بـ "على"؛ لأن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. وهو بذا يؤكد نهج البصريين في جواز حمل الفعل على نقيضه ومنعهم جواز ذلك في الحرف؛ خلافًا لمذهب الكوفيين الذين يجيزونه في الحالين[69]، فحمله بذلك على التضمين أولًا ثم أجاز الحمل على النقيض.

---

[66] عبد القادر بن عمر البغدادي. **خزانة الأدب ولب لبابا لسان العرب**، تح: عبد السلام هارون، ط4 (القاهرة- مصر: مكتبة الخانجي، 1997)، 10/ 132.

[67] ابن جني، **الخصائص**، 2/ 311-312

[68] البغدادي، **خزانة الأدب**، 10/ 133.

[69] خديجة أحمد مفتي، "الحمل على النقيض في الاستعمال العربي،" **مجلة جامعة أم القرى** 16/ 30، (2004م): 345- 346.

- جعل العيزري (ت 750هـ) التصرف في معنى الحرف[70]؛ أي إنه أجاز تضمين حرف معنى حرف آخر، ثم أجاز رأي الكسائي في المرتبة الثانية.
- ذهب أبو حيان في اتجاه دلالي يحافظ فيه على صورة التركيب على اعتبار القصد، إذ عدّ الفعل: "رضي" متعديا بـ "على"؛ ذلك أن فاعله مقبل على المعلق به ومثنٍ عليه، ولأن في رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاه، وفي الزيادة استعلاء لا تؤديه "عن"، فتعدى الفعل بـ"على"[71].

على الرغم مما أسهمت به مظاهر الحمل في إيجاد روابط حسية بين الأفكار والمنطوق الذي يعبر عنها، وفي رفد الفكر النحوي بوابل من المنظورات الفلسفية والمنطقية، إلا أن مغالاة بعض النحاة في توظيف العلل والأقيسة، قد أدت إلى ظهور اتجاه يناهض هذا التوجه، ويطالب بالعودة إلى الطبع والبعد عن لي أعناق الاستعمالات في سبيل إخضاعها لسلطة القاعدة وتأطيرها بمعايير تشي باطرادها.

ج. اتجاهات مناهضة للتأويل

لقد بدأت بواكير هذا التوجه لنفي العلل والأقيسة في سبيل التأويل حين تلبّس النحوَ المنطقُ والفلسفة، وتوسَّع أصحاب الصناعة في استخدام العلل؛ فبعد أن كانت وسيلة إجرائية يُلجَأ إليها لإجراء مصالحة ودية بين الأداء والقاعدة المطردة، صارت العلل غاية حاكمة، تُفرَد لأنواعها المصنفات، وذلك نحو كتاب "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي (ت 340هـ)، ونحو ما بدا عند ابن الحاجب (ت 571هـ) من تقديس وإجلال للعلل على نهج البصريين[72].

---

[70] مفتي، **الحمل على النقيض في الاستعمال العربي**، 346.

[71] **م.ن.**، 346.

[72] عبد العال سالم مكرم. **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط2 (د.م.: مؤسسة الرسالة، 1990م)، 73.

وكرد فعل على تلك المغالاة ظهر اتجاهان؛ وُصِف أولهما بالوسطية والاعتدال، في حين دعا ثانيهما إلى تقويض مفهوم التأويل من أساسه. وقد كان أبو حيان ممن مثلوا الاتجاه الأول؛ فدعا إلى ضرورة الترفق في استخدام العلل؛ لأن علمي اللغة والنحو ليس فيهما حاجة إلى التعليل الخارج عن إطار التواصل الوظيفي[73]، إضافة إلى ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) الذي دعا في كتابه: "الرد على النحاة" إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث[74] (القياسية منها والجدلية). وهما بذا لا ينفيان أهمية الحمل على المعنى (بوصفه واحدًا من أقسام العلل الأُوَل) ومظهرًا ضروريًّا من مظاهر الاتساع اللغوي.

أما الاتجاه المناهض للتأويل فقد كرهه ودعا إلى إسقاط العلل كلّها؛ فهي عند ابن حزم الأندلسي (ت 546هـ) "فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا ما سُمِع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم، وما عدا هذا فهو -مع أنه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضًا كذب"[75]، لذا فهو يرى أنه لا يجوز تأويل النص القرآني بخلاف ظاهره، إلا إن جاء في ذلك نص آخر جلي يوجب التأويل، أو ضرورة أو إجماع على ذلك، لأن القرآن نزل على كلام العرب وعلى قدر كلامهم[76].

لقد أظهر التسلسل المرحلي السابق تنوعًا في طبيعة تناول النحاة ظاهرة الحمل على المعنى، سواء أكان ذلك من حيث المصطلح، أم من حيث المفهوم، وذلك وفق طبيعة العلل التي يتكئون عليها في تخريجاتهم من جهة، ووفق المرحلة التي شكلت تفكيرهم من جهة ثانية، ووفق البيئة المعرفية التي اجتذبت انتماءاتهم من جهة ثالثة، إضافة إلى ما يميز كلًّا منهم من

---

[73] مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام**، 64.

[74] جمال نمر محمد رباح، "العلة النحوية بين القدماء والمحدثين،" **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** 42، (2017م)، 101.

[75] سعيد الأفغاني، **نظريات في اللغة عند ابن حزم**، ط2 (بيروت– لبنان: دار الفكر،1969)، 45.

[76] أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، **الإحكام في نصوص الأحكام**، ط1 (بيروت- لبنان: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1980)، 4/ 28.

رؤى فكرية فردية ذات مرجعيات ثقافية ودينية، شكّلت كلها أسسهم المعرفية التي بنوا عليها رؤاهم التي يمكن المقارنة بينها وفق الجدول الآتي:

المرحلة / وجه المقارنة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الإطار الزمني التقريبي	بواكير الدراسات اللغوية	القرنان الثاني والثالث الهجريّان	القرن الرابع الهجري وما بعده
طبيعة الحمل	تأويل فطري مرتبط بالسليقة والاستعمال	قياس أولي مبني على المعنى والسياق دون استخدام مصطلح واضح	تأويل منهجي بوعي نظري واستخدام مطرد للمصطلح
المصطلح المستخدم	ممارسات ضمنية دون ظهور مصطلح محدد	ممارسات تحليلية تشير إلى وجود مفهوم مشترك في العقل الجمعي	ظهور مصطلحات تعبر عن المفهوم وتنضبط باطراد في مصنفات النحاة
أبرز ممثلي المرحلة	أبو عمرو بن العلاء	الخليل بن أحمد، وسيبويه	ابن جني، والطبري، والزمخشري، وابن هشام
منطلقات التحليل اللغوي	السياق الموقفي والاستعمالي	بنية الجملة والدلالة والاستعمال والبحث في قصد المتكلم	قرائن لفظية ومعنوية وعلل قياسية
المدونة المرجعية	المسموع والموروث المنقول	القرآن الكريم والمنقول من الشعر العربي والأداءات الفصيحة المتداولة	
وظيفة التأويل	تبرير العدول	استيعاب الشاذ وتفسير العدول والانزياح	تقعيد الظاهرة وضبطها ضمن النظام النحوي
توجهات النحاة	وصفية تشي باستيعاب الأداءات المختلفة	وصفي ومعياري مرن	معياري يميل إلى الصرامة، ووصفي مناهض للمعيارية

وكأي ظاهرة حية، ولدت ظاهرة "الحمل على المعنى" ونمت حتى نضجت واستوت على سوقها، فأفاد منها الدارسون في توحيد النسق اللغوي من جهة، وفي رفد الفكر النحوي بثراء فلسفي من جهة ثانية، حتى اتضحت ملامحها وتحددت مصطلحاتها ووصلت إلى مرحلة استقرت فيها، بدا ذلك في الاكتفاء بجمع تعليلات النحويين السابقين عبر شرح مصنفاتهم؛ نحو شرح المفصل لابن يعيش (ت 643هـ)، وشرح الكافية للشريف الرضي (ت 688هـ)، وهمع الهوامع للسيوطي (ت 911هـ).

وقد امتدت ملامح هذا الاستقرار حتى العصر الحالي؛ إذ انتهج المُحدَثون نهج القدماء في تناول المفهوم، مع تعدد المصطلحات، غير أن تناول الظاهرة اتسم بالاستقلالية تحت مصطلح يجمع شتاتها؛ فانتظمت الظاهرةَ كتبٌ مستقلة، عالجتها بالاستقصاء والوصف والتوسع في الدراسة[77]، وهو ما يمكن استثماره اليوم في توجيه العدولات الطارئة في اللغة الحية.

فغير بعيد عن ذلك، بعض العدولات التي تشتمل عليها التعبيرات الطارئة في اللغة المعاصرة، ما يُعوز تفسيرها لرأب الصدع بين الفكرة والمنطوق على السطح، ومن ذلك:

- مداخلة في برنامج "مع الوكيل"[78] قدمها أحد المتابعين مخالفًا قرينة المطابقة بين العدد والمعدود، وذلك في قوله: "مجموعات بقيت مكبلة اليدين ومعصوبة الأعين"؛ إذ تعامل المتحدث مع المجموعات بوصفها بالمفرد المؤنث (مكبلة – معصوبة)، غير أنه حمل الوصف الأول منهما على اللفظ المفرد فجعل لها يدين وحسب في: "مكبلة اليدين"، في حين حمل الثاني منهما على معنى الجمع المؤنث (مجموعات)، الموصوفة بـ: معصوبة، فكانت للجماعة أعين لا عينان.

[77] ينظر مثلا في الدراسات السابقة التي اتكأت عليها الدراسة الحالية.

[78] برنامج مع الوكيل- راديو هلا، حلقة أذيعت بتاريخ 19/ 1/ 2025.

- العنوان الفرعي الذي ورد في إحدى مقالات جريدة الغد الإلكترونية [79]: "الأردن يرفض التهجير.. القائد والشعب والأرض تقول لا"، خالف الكاتب قرينة المطابقة في الجنس؛ إذ حمل الأردن على لفظ المذكر مرة في الفعل: "يرفض"، وحُمِلَت مكوناته (القائد والشعب والأرض) على معنى الجماعة المؤنث في الفعل: "تقول".

ثالثًا: اتجاهات لغوية حديثة في توجيه العدول

مع أن عددًا كبيرًا من المُحدَثين ساروا على نهج القدماء في توجيههم صوب تأويل كل ما خالف المطرد، إلا أن غلبةَ الناحيتين: الوصفية والإدراكية على الدراسات اللغوية الحديثة، أدت إلى ظهور معالجات جديدة مختلفة؛ ففي الوقت الذي انتظمت بعض الدراسات مختلفَ أشكال الحمل، برزت اتجاهات مغايرة وغير مألوفة؛ بدا ذلك مثلًا في اقتراح نصر حامد أبو زيد آليات حديثة في تأويل النص القرآني (بعد إزاحة القدسية عنه)، وإعادة النظر فيه بنائيًّا وتاريخيًّا بوصفه "نصًّا"[80] لغويًّا، وتأويل مضامينه بعد إعادة ترتيب السور فيه لتسهيل ربط "النص" بالسياق المقامي وتحويله إلى خطاب عادي[81]، ومن ثم استخدام ذلك في توجيه الدلالة اللغوية بعيدًا عن دلالتها الشرعية.

ومما يبدي ذلك، اعتداده بدلالة "الزكاة" المعجمية في قوله تعالى: {**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى**} [الأعلى: 14]، إذ رأى أن كون السورة مكية جعل اللفظة لا تدل على

79 هيثم بركات الفقهاء، "الأردن.. تاريخ من المجد ورسالة لا تغيب وسيف لا يغمد إلا منتصرًا،" **جريدة الغد الأردنية**، العدد الإلكتروني الصادر بتاريخ 13/ 2/ 2025.

80 لوحظ في أحد أبحاث نصر حامد أبو زيد الموسوم بـ "الهيرمنيوطيقا" استخدامه كلمة: "نص" للدلالة على القرآن الكريم حيثما أحيلت إليه. ينظر في: نصر حامد أبو زيد، **إشكاليات القراءة وآليات التأويل** (بيروت– لبنان: المركز الثقافي العربي، 1999م)، 15.

81 نصر حامد أبو زيد، **مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن** (القاهرة- مصر: الهيئة المصرية العامة للكتب، 1999م)، 61.

معنى الزكاة؛ الصدقة المفروضة، التي لمّا تكن قد فُرِضت بعد، مما يوجب -وفق منظوره- إعادة ترتيب القرآن الكريم زمانيًّا؛ قصدَ تأويل مضامينه[82].

ولأن اللغة تتوالد بتوالد مستخدميها، فإن تراكيبها تظل حمالةَ أوجه، معوزةً التوجيه والتفسير؛ فمع غياب مصطلح "الحمل على المعنى" تحديدًا في تفسير العدول في الأداءات القديمة أو حتى في الأداء اللغوي العصري، فإن ثمة مصطلحات معاصرة تعالج قضايا العدول والانزياح من منظور وصفي، بعيدًا عن استخدام العلة الغائية التي تشرح الغرض والمرمى والحكمة التي يراها التحويليون ضرورة لا مناص منها؛ لدورها الكبير في تعميق الفهم[83] -منتهى غاية وجود اللغة.

ولعل نظرية "الانتهاك" التي تتفرع عن نظرية الأفضلية من أبرز النظريات الوصفية التي عالجت العدول اليوم، إذ تؤكد هذه النظرية على انتماء الأنماط التركيبية جميعها إلى اللغة، لكنها تدرس في الوقت ذاته مستوى الالتزام الذي وصل إليه التركيب المعدول[84]، ومما يظهر تفسير ذلك عبر دراسة القراءات التي خالفت القواعدية وفق جدول الأفضلية الذي يقارن بين الأداءات دون أن يحاكمها.

ومن ذلك "انتهاك" قاعدة الجزم في الفعل المضارع "يرى"؛ إذ يقتضي الوضع حذف نصف الحركة الطويلة (حذف حرف العلة كتابيًّا) والإبقاء على نصف الحركة الآخر دالًّا على المحذوف في حال جزم الفعل المضارع معتل الآخر، على أن عبد الله السلمي كان يتوهّم أن حرف الراء في "ترَ" هو الحرف الأخير، فيجزمها فوق الجزم في قراءته: **{ألم تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ}** [البقرة: 243].

---

[82] أبو زيد، **مفهوم النص**، 104.

[83] حسان، **الأصول**، 167.

[84] أحمد طيبي، **في اللسانيات المعاصرة، الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة** (إربد – الأردن: عالم الكتب الحديث، 2015)، 50.

ووفق النظرية، فإن هذا العدول يُقبَل ولا يؤول، وإنما يترتب مع غيره وفق جدولٍ معياري كالآتي[85]:

الأداء اللغوي	دخول الجزم	حذف حرف العلة	الاستعمال
ألم ترَ	√	√	√
ألم ترْ	√		√

يشير الجدول السابق إلى مسألة مخالفة الشرط القواعدي الخاص بجزم المضارع بحذف حرف العلة (وفق مصطلح القدماء) أو بتقصير الحركة (وفق مصطلح المعاصرين)، ويصف مدى التزام الأداء في هذا الشرط دون إصدار حكم بالصحة أو الخطأ، ودون تأويل.

وغير بعيدة تصنيفات هذا الجدول عن وصف ابن جني الكلام حين صنفه من حيث الاطراد أو الشذوذ دون أن يحاكمه إذ قال: "ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب؛ مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربتُ عمرًا ومررتُ بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ وذلك نحو الماضي من يذرويدع، وكذلك قولهم: "مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع "باقل"، والأول مسموع أيضًا... والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو: استصوبت الأمر... والرابع: الشاذ في الاستعمال والقياس جميعًا، وهو كتتميم مفعول في ما عينه واو، نحو: ثوب مصوون"[86].

ومن النظريات الحديثة التي غيرت مسار مفهوم التأويل أيضًا، نظرية المتبقي التي درسها العالم الفرنسي "جان جاك لو سيركل" في كتابه "عنف اللغة"، ونظرت إلى العدول عن القاعدة على أنها أمر مقصود لأداء دلالة ما، فتعامل العالم مع التركيب المخالف على أنه

[85] يحيى عبابنة، وعمر أبو نواس، **التخلص من الحركات الإعرابية والبنائية في اللغة العربية** (إربد – الأردن: دار الكتاب الثقافي، د. ت)، 92، 96.

[86] ابن جني. **الخصائص**، 1/ 98- 99.

صيغة تركيبية بديلة؛ فـ"المتبقي" عنده يُعنى بمجموعة من الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، والتي لا تشكِّل وضعًا مريحًا لقواعد النحو المهتمة بالدرجة الأولى بنظام اللغة، والمُهملة إلى حد بعيد جانبَ الأداء اللغويّ خارج ذلك النظام (أيْ القاعدة). ووفق هذا المنظور فإن النظرية ترفض التعامل مع اللغة بتحويلها إلى قوالب صورية، ووصف كل ما يخالف هذه الصورة بالشذوذ[87].

ويضرب الكاتب لهذا مثلا بإيراد جملة من رواية: "كعك وجعة" Cake and Ale تشتمل على خرق كبير لقاعدة في اللغة الإنجليزية؛ فالقاعدة تقتضي أن يكون الفعل بعد (to) بصيغته الأصلية (المصدر أو المجرد)، غير أنه ورد بصيغة الماضي في عبارة: " I'm not so young I Used to was"[88]، التي تُفسَّر حرفيًّا: "أنا لم أعد شابة كما اعتدتُ أن كنت". ويأتي الخرق هنا للقاعدة الـ "التشومسكية" من منطلق عدم جواز اشتمال التركيب الواحد على أكثر من فعل واحد متصرف[89]، على أن الكاتب يعتبر أن لهذا الخرق جانبًا دلاليًّا جماليًّا، إذ تضمن التركيب زمنًا داخليًّا حوَّل الفعل الرئيس (Used to) إلى ظرف (عادةً في السابق بدلًا من اعتدتُ)، وكأن التركيب صار إلى: "أنا لست شابة كما كنت سابقًا" في ماضي الأيام[90]. ووفق هذا التوجه، فإن ما ننظر إليه على أنه خطأ لغوي فاحش ما هو إلا حالة تطور في اللغة، تلجأ إليها اللغات كلها عادة في طريقها نحو التجدد؛ فما هو خطأ اليوم، قد يصبح قاعدة صلدة غدًا، وما نراه انحرافًا في قواعد اللغة، قد يكون تنبؤًا بالمسار التطوري لتراكيبها؛ إذ إن شمولية هذه القواعد، تخضع بدقة للتطور التاريخي[91]، الذي يستمد سيرورته من توالد الأجيال التي تعطي لتلك الأداءات الحياة.

---

87 جان جاك لو سيركل، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ط1 (الجزائر: الدر العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، 2005م)، 71.

88 لو سيركل، **عنف اللغة**، 45.

89 **م.ن.**، 47.

90 **م.ن.**، 48.

91 **م.ن.**، 50.

خاتمة

لقد أظهرت الدراسة طبيعة تناول النحاة لظاهرة الحمل على المعنى خصوصًا ومفاهيم التأويل عمومًا، وذلك وفق العلل التي يتكئون عليها في تخريجاتهم، ووفق المرحلة التي شكلت تفكيرهم، إضافة إلى ما ميز كلًّا منهم من رؤى فردية ذات مرجعيات ثقافية ودينية ومرحليّة شكلت كلها الأسس الفكرية لكل منهم.

وبناء على ذلك، فقد أيدت الدراسة مجموعة من الوجهات وخلصت إلى أخرى، يمكن إجمالها بالآتي:

- بدأت ظاهرة الحمل على المعنى بطريقة استعمالية لا واعية، في أذهان مستخدمي اللغة المسموعة، كونها علة صورية غائية، يُتوَصَّل إليها ولأجل تفسيرها بالاستقصاء الحسي.
- استُلزِم التأويل لِما خرج عن إطار ما سُمع من بعض كلام العرب، بوصف التأويل نظامًا موازيًا للنظام الموضوع، وفي حقيقته تكمن الخصوصية الاستعمالية التي لم تصدق عليها القاعدة في أصل وضعها.
- أدت مخالفة القرائن اللفظية إلى اللجوء إلى مظاهر التأويل المختلفة؛ بغية إعادة كل عازب إلى الحظيرة المعيارية (تعليمية النشأة). وقد تنوعت هذه التأويلات، وفق العلل الباعثة لها، والأحكام المطلقة عليها ما بين علل نقلية اعتمدت السماع، وأخرى قياسية ذهنية.
- كان التقعيد والتعليل في مراحله الأولى يتسم بالبساطة، وكان امتدادًا للغة، خادمًا الاستعمال؛ إذ لم تتعدّ التأويلات الإطار العملي الذي هدف النحاة منه إلى إعادة ما خرج عن القاعدة إلى الاطراد، وذلك عند كل اصطدام بانزياح أدائي، في محاولة لإيجاد روابط ذهنية مستندة إلى قياس الشارد على الغالب.

- مثّل سيبويه مرحلة انتقالية؛ إذ كان مترددًا ما بين مدرستين؛ أولاهما مدرسة النقل التي تُظهرها الشواهد القرآنية واللغوية الكثيرة في كتابه، وثانيهما مدرسة القياس التي بدت ملامحها في تصنيفه الأداءات في مستويات حسب مدى توافقها مع الأقيسة.
- ظهر اتجاهان بعد مغالاة بعض النحاة في "ليّ عنق" الاستعمال؛ وصف أولهما بالوسطية والاعتدال، في حين دعا ثانيهما إلى تقويض مفهوم التأويل من أساسه.
- شهد العصر الحديث ظهور اتجاهات لغوية أنجمت معالجات مغايرة وغير مألوفة لظواهر العدول المختلفة، غلبت عليها الناحيتان: الإدراكية والوصفية، بعيدًا عن الحكم على الأداءات بالقبول أو الرفض، وبعيدًا عن تأويلها خارج الإطار الاستعمالي.

تتطور اللغات باستمرار مع توالد مستخدميها، مما يقتضي استمرار الدرس اللغوي بتقصي الأداءات وتوجيهها بطرائق تتواءم مع المتطلّبات التي تفرضها سيرورة التطور الإنساني بمظاهره المختلفة؛ لذا توصي الدراسة بتقصي مفهوم الحمل وتمظهراته في النظريات اللغوية الحديثة؛ لمعرفة مدى استمرار تأثيره في التحليل اللغوي المعاصر، وذلك عبر تلمّس انعكاسات الظاهرة على اللهجات الحية بمستوياتها المختلفة، وعلى شتى الجوانب التطبيقية للغة؛ كتعليمها بطريقة تبرز مرونتها وتنوعها، وتحليل النصوص الأدبية والإعلامية وفهم التنوع اللهجي وتوقع التطورات التي ستؤول إليها.

وتوصي الدراسة أيضا بإنشاء مدونة نصية corpus تضم المتون التي وردت فيها الظاهرة؛ بما يتيح دراستها إحصائيًّا وسياقيًّا؛ ويمهد إلى إنشاء قواعد بيانات متخصصة في الظواهر اللغوية المختلفة.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، ضياء الدين. **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**. تحقيق: مصطفى جواد. ط.1. العراق: المجمع العلمي العراقي، 1375هـ.

إستيتية، سمير شريف. **اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)**. إربد: عالم الكتب الحديث. 2008م.

ابن الأنباري، أبو البركات. **لمع الأدلة**. تحقيق: سعيد الافغاني. سوريا: مطبعة الجامعة السورية، 1957م.

ـــــــــ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين**. تح: محمد محيي عبد الحميد. القاهرة- مصر: دار الفكر، د.ت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **البحر المحيط في التفسير**. اعتنى به: زهير جعيد، بيروت- لبنان: د.ن.، 2010م.

الأنصاري، ابن هشام. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت: دار التراث العربي، د.ت.

الأفغاني، سعيد. **نظريات في اللغة عند ابن حزم**. ط.2. بيروت– لبنان: دار الفكر، 1969م.

برنامج مع الوكيل- راديو هلا، حلقة أذيعت بتاريخ 19/ 1/ 2025.

بروكلمان، كارل. **تاريخ الشعوب الإسلامية**. ترجمة: نبيه فارس ومنير بعلبكي. بيروت– لبنان: دار العلم للملايين، 1954م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولب لبابا لسان العرب، تح: عبد السلام هارون**، القاهرة: مصر، مكتبة الخانجي، ط4، 1997.

بييرجيرو. **الأسلوبية**. تر: منذر عياشي. بيروت- لبنان: دار الإخاء، د. ت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تح: محمد علي النجار. ط.4. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي. **الإحكام في نصوص الأحكام**. ط.1. بيروت- لبنان: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1980م.

حسان، تمام. **الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة).** القاهرة- مصر: عالم الكتب، 2000م.

ـــــــــ **اللغة العربية معناها ومبناها**. المغرب: دار الثقافة، 1994.

الحموز، عبد الفتاح أحمد. **التأويل النحوي في القرآن الكريم**. أطروحة دكتوراة. مصر: كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، 1980م، 1/ 15.

خريدلة، محمد. **الأبعاد التأويلة للحمل على المعنى في النحو العربي**، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، الجزائر، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي. 2017م

الخطيب، عبد اللطيف. **معجم القراءات**. دمشق-سورية: دار سعد الدين، 2002.

رباح، جمال نمر محمد. "العلة النحوية بين القدماء والمحدثين." **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** 42 (2017م).

الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج. **طبقات النحويين واللغويين**. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط.2. د.م.: دار المعارف، د.ت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تح: عادل عبد الموجود وعلي معوّض. ط.1. الرياض- السعودية: مكتبة العبيكان، 1998م.

أبو ستة، إيهاب. "الحمل على المعنى، مكانته بين علل النحاة، ودوره في تأويل العدول التركيبي للقرآن الكريم: دراسة تحليلية موازنة في آراء الخليل من كتاب سيبويه." **مجلة كلية دار العلوم** 12 (2018م).

السراقبي، وليد محمد. **التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد: النعت نموذجًا**. حماة: كلية الآداب الثانية، قسم اللغة العربية، د.ت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون. ط.3. القاهرة- مصر: مكتبة الخانجي، 1988م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله المزربان. **الكتاب: شرح الكتاب**، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. ط.1. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 2008م.

السيوطي، جلال الدين. **الاقتراح في أصول النحو وجدله**. تحقيق: محمود فجال. ط.1. دمشق: دار القلم، 1989م.

ضيف، شوقي. **المدارس النحوية**. ط.5. القاهرة: دار المعارف، 1968م.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسين. **مجمع البيان في تفسير القرآن**. ط.1. بيروت- لبنان: دار المرتضى، 2006م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. ط.1. د.م.: هجر للطباعة والنشر، 2001م.

عبابنة، يحيى، وأبو نواس، عمر. **التخلص من الحركات الإعرابية والبنائية في اللغة العربية**، إربد- الأردن: دار الكتاب الثقافي، د.ت.

عبد المطلب، محمد. **البلاغة والأسلوبية**. ط.1. بيروت-لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1994م.

عمر، أحمد مختار، وعبد العالم سالم مكرم. **معجم القراءات القرآنية**. ط.2. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1988م.

العنبكي، عبد الله حسين. **الحمل على المعنى في العربية**. ط.1. العراق: ديوان الوقف السني، 2012م.

الفقهاء، هيثم بركات. "الأردن.. تاريخ من المجد ورسالة لا تغيب وسيف لا يغمد إلا منتصرًا." **جريدة الغد الأردنية**، العدد الإلكتروني الصادر بتاريخ 13/ 2/ 2025.

لو سيركل، جان جاك. **عنف اللغة**. ترجمة: محمد بدوي. ط.1. الجزائر: الدر العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، 2005م.

مكرم، عبد العال سالم. **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**. ط.2. د.م.: مؤسسة الرسالة، 1990م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم. **لسان العرب**، بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1988م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. **إعراب القرآن**، اعتنى به: خالد العلي. ط.2. بيروت- لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 2008م.